

المعيار الشرعي رقم (4)

المقاصّة

المحتوى

رقم الصفحة

43	التقديم
44	نص المعيار
44	1 - نطاق المعيار
44	2 - تعريف المقاصة وأنواعها
45	3 - المواعدة على إجراء المقاصة
45	4 - التطبيقات المعاصرة للمقاصة
46	5 - المقايضة التقديرية
46	6 - تاريخ إصدار المعيار
47	اعتماد المعيار
	الملاحق
48	(أ) نبذة تاريخية عن إعداد المعيار
50	(ب) مستند الأحكام الشرعية
51	(ج) التعريفات

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين

التقديم

يهدف هذا المعيار إلى بيان أحكام المقاصة وشروطها وضوابطها الشرعية وما يجوز منها وما لا يجوز، وأهم التطبيقات التي
تزاوها المؤسسات المالية الإسلامية (المؤسسة / المؤسسات)⁽¹⁾. ويلحق بالمعيار مستند الأحكام الشرعية والتعريفات.

والله الموفق.

(1) استخففت كلمة (للمؤسسة / المؤسسات) اختصاراً عن المؤسسات المالية الإسلامية، ومنها المصارف الإسلامية.

نص المعيار

1 - نطاق المعيار

يتناول هذا المعيار انقضاء الالتزام بالدين عن طريق المقاصة.
ولا يتناول هذا المعيار انقضاء الالتزام عن طريق الحوالة، والإبراء، والصلح عن الدين، والظفر بالحق، والإقالة.

2 - تعريف المقاصة وأنواعها

المقاصة هي: سقوط دين مطلوب لشخص من مدينه في مقابلة دين مطلوب من ذلك الشخص لمدينه.
والمقاصة نوعان، هما: المقاصة الوجوبية، والمقاصة الاتفاقية.

1/2 المقاصة الوجوبية

المقاصة الوجوبية هي التي تقع جبراً أو وجوباً^(هـ) في حق الطرفين أو في حق أحدهما، وهي نوعان أيضاً:
جبرية، وطلبية

1/1/2 المقاصة الجبرية هي سقوط الدينين تلقائياً دون طلب أو توقف على تراضي الطرفين أو رضا أحدهما.

2/1/2 شروط المقاصة الجبرية هي:

- (أ) أن يكون كل من طرفي المقاصة دائناً للآخر ومديناً له.
- (ب) أن يكون الدينان متساويين جنساً، ونوعاً، وصفة، وحلواً أو تأجيلاً، وإذا تفاوت الدينان في القدر وقعت المقاصة في القدر المشترك وبقي صاحب الدين الأكثر دائناً للآخر بمقدار الزيادة.

(ج) ألا يتعلق بأحد الدينين حق للغير؛ دفْعاً للضرر عنه، مثل حق المرتهن.

(د) ألا يترتب على المقاصة محظور شرعي، كالربا أو شبهة الربا.

3/1/2 المقاصة الطلية هي: سقوط الدينين بطلب صاحب الحق الأفضل وتنازله عما تميز به حقه،

سواء رضي صاحب الحق الأدنى أم أبى.

4/1/2 شروط المقاصة الطلية هي:

- (أ) أن يكون كل من طرفي المقاصة دائناً للآخر ومديناً له.

(هـ) المراد بالجبر أو الوجوب أنها تقع دون حاجة إلى اتفاق.

- (ب) رضا صاحب الحق الأفضل بالتنازل عن حقه في الأفضلية، مثل صفة الدين، كأن يكون دينه موثقاً برهن أو كفالة، أو أجل الدين، كأن يكون أجل دينه أقصر، أو حالاً والآخر مؤجلاً.
- (ج) تماثل الدينين في الجنس والنوع، لا في الصفة والأجل. وإذا تفاوت الدينان في القدر وقعت المقاصة في القدر المشترك وبقي صاحب الدين الأكثر دائناً للآخر بمقدار الزيادة.
- (د) ألا يترتب على المقاصة محذور شرعي، كالربا أو شبهة الربا.

2 / 2 المقاصة الاتفاقية

1 / 2 / 2 المقاصة الاتفاقية هي سقوط الدينين بتراضي الطرفين على انقضاء الالتزام فيما بينهما.

2 / 2 / 2 شروط المقاصة الاتفاقية هي:

- (أ) أن يكون كل من طرفي المقاصة دائناً للآخر ومديناً له.
- (ب) رضا كل واحد من طرفي المقاصة.
- (ج) ألا يترتب على المقاصة محذور شرعي، كالربا أو شبهة الربا.
- 3 / 2 / 2 تجوز المقاصة الاتفاقية مع اختلاف الجنس والنوع والصفة والأجل؛ لأن الرضا يعد تنازلاً من كل من الدائنين عن حقه في الأفضلية. وتجوز كذلك إذا تفاوت الدينان في القدر، فتقع المقاصة في القدر المشترك ويحق لصاحب الدين الأكثر مطالبة الآخر بمقدار الزيادة (وينظر البند 10 / 2 (أ) من معيار المتاجرة في العملات).

3 - المواعدة على إجراء المقاصة

تجوز المواعدة بين المؤسسة وعملائها أو المؤسسات الأخرى على إجراء المقاصة فيما ينشأ من ديون في المستقبل، وتطبق الشروط الواردة في البندين 1 / 2 و 2 / 2.

وإذا كان الدينان بعمليتين مختلفتين فتكون المواعدة على إجراء المقاصة بينهما بسعر الصرف السائد عند وقوع المقاصة، منعاً للتواطؤ على الربا.

4 - التطبيقات المعاصرة للمقاصة

من التطبيقات المعاصرة للمقاصة ما يأتي:

- 1 / 4 اشتراط المقاصة في الديون الناشئة بين المؤسسة والعميل من البيع الآجلة، كالمربحة المؤجلة أو الإجارة، وهذه المقاصة معمول بها في معظم المؤسسات وتعرف بـ (Set-off and consolidation). وتكون هذه المقاصة وجوبية أو اتفاقية بحسب توافر شروط إحداهما. واشتراط هذه المقاصة مقدماً أغنى عن الاتفاق عليها في حال اختلاف العملتين أو التفاضل بين الدينين.
- 2 / 4 المقاصة بين المؤسسة القابلة للشيك والجهة الدافعة له عن طريق غرفة المقاصة. وهي مقاصة وجوبية أو اتفاقية بحسب توافر شروط إحداهما.
- 3 / 4 المقاصة بين المؤسسات المالية عن طريق الشبكات العالمية أو المحلية، مثل المنظمات الراعية لبطاقات الائتمان أو الجهات المنظمة لبطاقات الحسم الفوري، وهي مقاصة وجوبية أو اتفاقية، بحسب توافر شروط إحداهما.

5 - المقايضة النقدية

لا تجوز " المقايضة النقدية " (swaps) التي تتم على أساس الربا؛ لأنها مقاصة بين الفوائد الربوية لسندات بفائدة مع سندات بفائدة.

6 - تاريخ إصدار المعيار

صدر هذا المعيار بتاريخ 29 صفر 1422 هـ = 23 أيار (مايو) 2001 م.

اعتماد المعيار

اعتمد المجلس الشرعي معيار المقاصة وذلك في اجتماعه السادس المنعقد في 25 - 29 صفر 1422هـ = 19 - 23 أيار (مايو) 2001م.

المجلس الشرعي

- | | |
|---------------|---------------------------------------|
| رئيس المجلس | 1 - الشيخ / محمد تقي العثماني |
| نائباً للرئيس | 2 - الشيخ / عبد الله بن سليمان المنيع |
| عضواً | 3 - الشيخ / الصديق محمد الأمين الضرير |
| عضواً | 4 - الشيخ / وهبة مصطفى الزحيلي |
| عضواً | 5 - الشيخ / عبد الرازق ناصر محمد |
| عضواً | 6 - الشيخ / عجيل جاسم النشمي |
| عضواً | 7 - الشيخ / عبد الرحمن بن صالح الأطرم |
| عضواً | 8 - الشيخ / غزالي بن عبد الرحمن |
| عضواً | 9 - الشيخ / العياشي الصادق فداد |
| خبيراً | 10 - الشيخ / عبد الستار أبو غدة |

نبذة تاريخية عن المعيار

قرر المجلس الشرعي في اجتماعه رقم (2) المنعقد في الفترة من 10 و 14 رمضان 1420 هـ = 18 و 22 كانون الأول (ديسمبر) 1999 م في مكة المكرمة إعطاء أولوية لإعداد المعيار الشرعي للمقاصة.

وفي يوم الثلاثاء 27 رمضان 1420 هـ = 4 كانون الثاني (يناير) 2000 م، تم تكليف مستشار شرعي لإعداد الدراسة الشرعية ومسودة مشروع المعيار.

وفي اجتماع لجنة الدراسات الشرعية المنعقد في الفترة 18 و 19 ربيع الأول 1421 هـ = 20 و 21 حزيران (يونيو) 2000 م في البحرين ناقشت هذه اللجنة مشروع المعيار، وأدخلت عليه بعض التعديلات. كما ناقشت اللجنة في اجتماعها رقم (6) المنعقد في البحرين في الفترة 20 و 21 جمادى الآخرة 1421 هـ = 18 و 19 أيلول (سبتمبر) 2000 م، مسودة مشروع المعيار وطلبت من المستشار إدخال التعديلات اللازمة في ضوء ما تم من مناقشات وما أبداه الأعضاء من ملاحظات، كما ناقشت اللجنة في اجتماعها رقم (7) المنعقد في البحرين في الفترة 5 و 6 شعبان 1421 هـ = 1 و 2 تشرين الثاني (نوفمبر) 2000 م مسودة مشروع المعيار وأدخلت التعديلات التي رأت من المناسب إدخالها تمهيداً لعرض مسودة مشروع المعيار على المجلس الشرعي.

عرضت مسودة المشروع المعدلة على المجلس الشرعي في اجتماعه رقم (5) المنعقد في مكة المكرمة في الفترة 8 - 12 رمضان 1421 هـ = 4 - 8 كانون الأول (ديسمبر) 2000 م، وأدخل المجلس الشرعي تعديلات على مسودة مشروع المعيار، وقرر إرسالها إلى ذوي الاختصاص والاهتمام لتلقي ما يبدو لهم من ملاحظات تمهيداً لمناقشتها في جلسة الاستماع.

عقدت الهيئة جلسة استماع في البحرين بتاريخ 4 و 5 ذي الحجة 1421 هـ = 27 و 28 شباط (فبراير) 2001 م، وحضرها ما يزيد عن ثلاثين مشاركاً يمثلون البنوك المركزية، والمؤسسات، ومكاتب المحاسبة، وفقهاء الشريعة، وأساتذة الجامعات، وغيرهم من المعنيين بهذا المجال. وقد تم الاستماع إلى الملاحظات التي أبدت سواء منها ما أرسل قبل جلسة الاستماع أم ما طرح خلالها، وأقام أعضاء لجنة الدراسات الشرعية بالإجابة عن الملاحظات والتعليق عليها.

ناقشت لجنة الدراسات الشرعية في اجتماعها رقم (8) المنعقد في 16 و 17 ذي الحجة 1421هـ = 11 و 12 آذار (مارس) 2001م الملاحظات التي أبديت خلال جلسة الاستماع والملاحظات التي أرسلت للهيئة كتابة، وأدخلت التعديلات التي رأتها مناسبة.

ناقش المجلس الشرعي في اجتماعه رقم (6) المنعقد في المدينة المنورة في الفترة من 25 - 29 صفر 1422هـ = 19 - 23 أيار (مايو) 2001م التعديلات التي أدخلتها لجنة الدراسات الشرعية، وأدخل التعديلات التي رأها مناسبة، واعتمد هذا المعيار بالإجماع في بعض البنود وبالأغلبية في بعضها، على ما هو مثبت في محاضر اجتماعات المجلس.

مستند الأحكام الشرعية

دليل مشروعية المقاصة أنها جرى بها التعامل ولم ينقل إنكارها، كما أنها تحقق مقصود الشرع في براءة الذمم دون تكلف الأخذ والإعطاء، وذلك لأن مطالبة أحدهما للآخر بمثل ما عليه من دين عبث لا فائدة فيه، والشرعية متزمة عن ذلك. وإذا كانت طلبية فلأن صاحب الحق في الدين الأفضل تنازل عن حقه ولا مانع من ذلك، وإذا كانت اتفاقية فدليل مشروعيتها قوله ^ع "المسلمون على شروطهم إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً"⁽²⁾.

(2) أخرجه الترمذي في مسته 634/3، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، بتحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون. وأخرجه البيهقي في مسته، 248/7، 249 وراجع أيضاً القدير للمناوي 272/6 طبعة المكتبة التجارية الكبرى، مصر 1356هـ.

التعريفات

الدين والقرض

الدين هو ما يثبت في الذمة - من غير أن يكون معيناً مشخصاً - بأي سبب يقتضي ثبوته، سواء أكان نقداً أم سلعة أم منفعة موصوفة من منافع الأشياء أو الأشخاص، مثل الثمن في بيع الأجل، وبديل القرض. والعلاقة بين القرض والدين : أن الدين أعم من القرض، فكل قرض دين، وليس كل دين قرضاً وحيث أن يكون القرض أحد أسباب الدين.

الدين الحال

هو ما يجب أدائه فوراً أو عند طلب الدائن، سواء أكان حالاً في أصله، أم كان مؤجلاً فحل أجله.

الدين المؤجل

هو ما كان أدائه مستحقاً في وقت معين في المستقبل، وقد يكون مقسطاً في أوقات معينة.

الصفة

هي ما يميز الشيء من غيره من الجنس نفسه، كالجودة والرداءة، أو التوثيق بالرهن أو الكفالة وخطاب الضمان، وحجز الرصيد.